

Distr.
GENERAL

CCPR/C/SR.2368
20 February 2009

ARABIC
Original: ENGLISH

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية



اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

الدورة السابعة والستون

محضر موجز للجزء الأول (العلني)* من الجلسة ٢٣٦٨

المعقودة في قصر ويلسون، جنيف،

يوم الاثنين، ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة شانيه

المحتويات

افتتاح الدورة

بيان افتتاحي مقدم من رئيس الفريق المعني بتنفيذ المعاهدة، السيد بروني، باسم مفوضة الأمم
المتحدة السامية لحقوق الإنسان

إقرار جدول الأعمال

النظر في البلاغات الواردة بموجب البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد

* يصدر المحضر الموجز للجزء الثاني (المغلق) من الجلسة في الوثيقة CCPR/C/SR.2368/Add.1.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي أن تقدم التصويبات بوحدة من لغات العمل، كما ينبغي أن تُعرض التصويبات في مذكرة مع إدخالها على
نسخة من المحضر. وينبغي أن ترسل خلال أسبوع من تاريخ هذه الوثيقة إلى قسم تحرير الوثائق Editing Section, room
.E.4108, Palais des Nations, Geneva

وستُدرج تصويبات محاضر الجلسات العلنية للجنة في هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، تصدر عقب
نهاية الدورة بفترة وجيزة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

افتتاح الدورة

١- الرئيس أعلن افتتاح الدورة السابعة والثمانين للجنة المعنية بحقوق الإنسان.

بيان افتتاحي مقدم من رئيس الفريق المعني بتنفيذ المعاهدة، السيد بروني، باسم مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

٢- السيد بروني (رئيس الفريق المعني بتنفيذ المعاهدة)، استعرض التطورات الحاصلة منذ انعقاد الدورة السابقة للجنة وقال إن مجلس حقوق الإنسان المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ بوصفه هيئة الأمم المتحدة الأساسية المسؤولة عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان، عقد دورته الأولى في الفترة من ١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وقد أنيط المجلس بولاية الحيلولة دون وقوع انتهاكات حقوق الإنسان ومعالجة تلك الانتهاكات عندما تقع، وتعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان، وتوفير المساعدة التقنية وبناء القدرات، والاستجابة بسرعة لحالات الطوارئ في مجال حقوق الإنسان.

٣- ويتسم إجراء استعراض دوري شامل لمدى وفاء كل دولة بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان بأهمية خاصة بالنسبة إلى هيئات المعاهدات. وكانت الجمعية العامة قد شددت على أن تكون أعمال آليات الاستعراض مكاملة لأعمال هيئات المعاهدات وأن يتم فيها تفادي الازدواجية. وقرر المجلس في دورته الأولى إنشاء فريق عامل بين الدورات مفتوح العضوية يرأسه رئيس المجلس ويجتمع لمدة ١٠ أيام لوضع شروط الاستعراض الدوري الشامل. وكان عدد من الدول المرشحة لانتخابات المجلس قد تعهد بالتزامات محددة، تتعلق على سبيل المثال بالتصديق على المعاهدات، وسحب التحفظات، وتقديم التقارير، وتنفيذ الملاحظات الختامية، ونُشرت تلك التعهدات على موقع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على شبكة الويب.

٤- وكانت السيدة شانيه قد أدلت ببيان أمام المجلس في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بصفتها رئيسة اجتماع رؤساء هيئات معاهدات الأمم المتحدة ورئيسة اللجنة. وأبلغت المجلس بأن هيئات المعاهدات شرعت في عملية إصلاح مفتوحة وبناءة شملت تنسيق أساليب عملها، كما حثت المجلس على أن يأخذ الملاحظات الختامية المقدمة من هيئات المعاهدات في الاعتبار لدى القيام بعملية الاستعراض الدوري الشامل.

٥- وكان المجلس قد اعتمد مشروع الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري ومشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية اللذين سيعرضان على الجمعية العامة لاعتمادهما.

٦- وعقد المجلس يومي ٥ و٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦ دورة استثنائية بشأن حقوق الإنسان والوضع الإنساني في فلسطين وأراضي عربية محتلة أخرى، واعتمد في تلك الدورة قراراً بشأن إرسال بعثة عاجلة لتقصي الحقائق يترأسها المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٧- وكان دخول البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة حيز النفاذ في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ حدث هام في مجال مكافحة التعذيب. وتعترم هيئات دولية ووطنية مستقلة متكاملة القيام، في إطار آلية الرصد الجديدة، بوضع نظام لإجراء زيارات منتظمة لأماكن الاعتقال. وستلزم الدول الأطراف في البروتوكول الاختياري بقبول زيارات مفاجئة لأماكن الاعتقال.

٨- وعقد الاجتماع الخامس المشترك بين اللجان، والاجتماع الثامن عشر لرؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان، في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٦، ومثلت السيدة شانيه إلى جانب السيد ريفاس بوسادا والسيد أوفلاهرتي اللجنة المعنية بحقوق الإنسان. وناقش الاجتماع أساليب العمل، بما فيها إجراءات المتابعة والتفاعل مع مجلس حقوق الإنسان، والإجراءات الخاصة، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومؤشرات رصد الامتثال للصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وكذلك، نظر الاجتماع في النتائج التي أسفر عنها الاجتماع الذي عقده، يومي ٨ و ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، الفريق العامل المنشأ للنظر في النهج الذي تتبعه هيئات المعاهدات إزاء التحفظات، والذي يترأسه السير نايجل رودلي. وناقش المشاركون، بالإضافة إلى ذلك، مبادئ الإبلاغ التوجيهية المنسقة المخصصة لهيئات المعاهدات، كما ناقشوا الاقتراح الذي قدمته المفوضة السامية بإنشاء هيئة معاهدات موحدة ودائمة، وهي مسألة تم تناولها أيضاً في الاجتماع المعقود بين الرؤساء والدول الأطراف في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وكانت إحدى التوصيات المعتبرة في الاجتماعات تنطوي على أن تنظر هيئات المعاهدات في إمكانية إضفاء طابع مؤسسي على علاقتها مع مجلس حقوق الإنسان واقتراح شروط إقامة تلك العلاقات.

٩- وسيتم بناء على مبادرة حكومة ليختنشتاين عقد اجتماع تقارع أفكار غير رسمي في مالبون في الفترة من ١٤ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦، حول اقتراح المفوضة السامية إنشاء هيئة معاهدات موحدة ودائمة، وخيارات محتملة لإصلاح هيئات المعاهدات. وسيحضر الاجتماع عدد لا يتجاوز الستة من ممثلي المجموعات الإقليمية، وممثلان عن كل هيئة من هيئات المعاهدات، وممثلون عن منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وكان من المزمع عقد اجتماع يومين بين الدول الأطراف ورؤساء هيئات المعاهدات في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ لمناقشة الخيارات القانونية الموجودة لإنشاء هيئة معاهدات موحدة ودائمة. وأخيراً يوجد احتمال كبير بأن تعقد مشاورات حكومية دولية مع الدول الأطراف في شهر أيار/مايو ٢٠٠٧.

١٠- وتم، طبقاً لخطة عمل المفوضة السامية وخطة الإدارة الاستراتيجية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، التركيز على تعزيز تنفيذ توصيات هيئات المعاهدات عن طريق استراتيجيات إشراك البلدان. ونظمت المفوضية حلقات تدريبية ممولة من اللجنة الأوروبية بغية تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام على دعم تنفيذ الملاحظات الختامية. وتم، في الآونة الأخيرة، عقد حلقات عمل في المكسيك والمغرب وكان من المزمع عقد مجموعة أخرى من الحلقات في كل من مصر، وغيانا، وتايلند، وزامبيا، وموريشيوس، وأوغندا، والبوسنة والهرسك، قبل نهاية عام ٢٠٠٦. وستعقد في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ لأجل البلدان الأوروبية وأذربيجان حلقة عمل إقليمية لأعمال المتابعة وندوة قضائية بشأن تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان على الصعيد المحلي.

١١- وبناء على دعوة لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان والأمانة العامة للكمونولث، ساهمت المفوضية في ٢٥ و ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ في حلقة عمل بشأن التصديق على الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان في بلدان البحر الكاريبي الناطقة باللغة الإنكليزية وتنفيذ تلك الصكوك.

١٢- وبعد أن عقدت، في ٢٩ و ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٦ برعاية وزارة العدل الكينية ومعهد راؤول فالينبرغ حلقة عمل لمتابعة الملاحظات الختامية للجنة، قدمت كينيا ردوداً مفصلة للمقرر الخاص المعني بمتابعة الملاحظات الختامية.

١٣- ولقد تم نشر المجلد ٦ من المقررات المختارة للجنة المعنية بحقوق الإنسان بموجب البروتوكول الاختياري، كما أخرج قرص فيديو رقمي يحتوي فيلماً ووثائق مفصلة عن أعمال هيئات المعاهدات.

١٤- وساعد تحديد اللجنة للأولويات في ملاحظاتها الختامية على تيسير وضع استراتيجيات إشراك البلدان تيسيراً كبيراً. وكانت المبادئ التوجيهية الداخلية الموضوعية لأجل أعمال الأمانة وأفرقة العمل المعنية بالتقارير القطرية والمكلفة بإعداد قوائم المسائل، مفيدة للغاية أيضاً. وكانت المفوضية تتطلع إلى دراسة النتائج التي أسفرت عنها أعمال الفريق العامل التابع للجنة والمعني بالتوصيات المقدمة لتعزيز أنشطة المتابعة بشأن الملاحظات الختامية والآراء المقدمة بموجب البروتوكول الاختياري.

١٥- ومنذ أن عُقدت الدورة السادسة والثمانين للجنة، قدمت الجمهورية التشيكية تقريرها الدوري الثاني، وقدمت كل من بربادوس والسودان تقريرها الدوري الثالث، وقدمت كوستاريكا تقريرها الدوري الخامس. وأبلغت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بأنها ستقدم تقريرها الدوريين الثاني والثالث، وكانت سان مارينو تعتزم تقديم تقريرها الدوري الثاني بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وأخيراً أبلغت ملديف بأنها تعتزم الانضمام إلى العهد بحلول نهاية عام ٢٠٠٦.

إقرار جدول الأعمال (البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت) (CCPR/C/87/1)

١٦- اعتمد جدول الأعمال.

النظر في البلاغات الواردة بموجب البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد (البند ٩ من جدول الأعمال)

١٧- السير نايجل رودلي تكلم بصفته رئيس/مقرر الفريق العامل المعني بالبلاغات وقال إن الفريق العامل عقد ١٠ اجتماعات في الفترة من ٣ إلى ٧ تموز/يوليه، نظر خلالها في ٢٩ مشروع توصية. ولم يكن مشروعاً توصيتين إضافيتين متاحين للفريق العامل لأنه لم تتم ترجمتهما إلى لغات عمل جميع أعضاء الفريق. وكان توافر النصوص المترجمة في الوقت المناسب مشكلة متكررة على حد ما تبين. ولكن بفضل الجهود الكبيرة التي بذلتها دوائر الترجمة وأمانة المفوضية أمكن استغلال الوقت المتاح للاجتماعات بصورة بناءة كلياً تقريباً. وقد يحتاج إلى برمجة اجتماع إضافي عندما يصبح مشروعاً التوصيات متاحين بجميع لغات العمل.

١٨- واعتمد الفريق العامل ١٥ توصية بعدم القبول، و ١١ توصية باعتماد الآراء بموجب البروتوكول الاختياري، وقرارين بالقبول، وقرار واحد بالقبول وبخيار من حيث الأساس، شريطة اتخاذ الدولة الطرف إجراء إضافي عاجل.

رفع الجزء العلوي من الجلسة الساعة ١٠/٣٠
